«وفي اليوم التالي لذكرى وعد بلفور، واصل سكان المناطق المحتلة انتفاضتهم، كما قامت قوات الاحتلال في مدينة الخليل بنسف منزلين يعودان لعائلتي الشابين اللذين هاجما احد مستوطني كريات اربع، اما بيت الشاب الثالث، الذي شارك في تخطيط العملية، فقد اغلق بالشمع الأحمر» (**دافار**، ١٩٨١/١١/٤). وفي مدينة بيت لحم، «عقد اجتماع طلابي في مبنى البلدية، حضره الياس فريج، رئيس البلدية، نـدد فيه بـروابط القرى، التي تعمل بتشجيع من الحكم العسكري، واعلن انه لا بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للفلسطينيين». واستمرارا في نهج عقد الاجتماعات الاحتجاجية، «عقدت في بيرزيت الاجتماعات الطلابية، وكذلك في معهد المعلمات في رام الله» (**المصدر نفسه**).

وامعانا في سياسة التدخل بشؤون المؤسسات التربوية، امر منسق النشاطات في المناطق المحتلة، يوم ١٩٨١/١١/٤، بإغلاق جامعة بيرزيت الى اجل غير مسمّى، إلا ان تنفيذ القرار قد أُجِّل لحين تتمكن محكمة العدل العليا من مناقشة الموضوع. واعلن الناطق بلسان وزارة الدفاع «انه بعد تحذيرات متكررة وصلت لرئيس جامعة بيرزيت، ينبغي عدم السماح بقيام مشاغبات من قبل الطلاب، داخل الحرم الجامعي وبقربه، لذلك امر منسق النشاطات... الجنرال داني ماط، باغلاق الجامعة...» (**هآرتس**، ١٩٨١/١١/٥). وكان طلاب جامعة بيرزيت قد اعلنوا لمراسل الصحيفة المذكورة، بأن «المظاهرات، يوم ١٩٨١/١١/٤، كانت احتجاجا على اعتقال ٢٦ طالبا يوم ١٩٨١/١١/٣...» (**المصدر نفسه**).

وبعد انتقال القضية الى المحكمة العليا يوم ١٩٨١/١١/٥، خرجت المحكمة بقرار عجيب؛ فهي من ناحية اولى تقر اجراء اغلاق الجامعة وتعده من ضمن صلاحيات الحاكم العسكري لمدينة رام الله، إلا انها تأخذ، من ناحية ثانية، على الحاكم العسكري كونه لم يحدد الفترة الزمنية التي يجب ان تبقى فيها الجامعة مغلقة، لذلك طالبت المحكمة الحاكم العسكري بتحديد فترة زمنية للاغلاق، على ان يبادر الحاكم العسكري الى تحديد هذه الفترة خلال ثمانية ايام (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/١١/٦).

ومن الجدير بالذكر، ان قرار اغلاق الجامعة قد صدر بواسطة منسق النشاطات في المناطق المحتلة، بعد ان قام وزير الدفاع اريئيل شارون، يوم ١٩٨١/١١/٤، بالتشاور مع رئيس الحكومة مناحيم بيغن (**ر.إ.إ.**، العدد ٢٤٧٩، ٤ و ١٩٨١/١١/٥، ص ٦).

وبتاريخ ١٩٨١/١١/١٢، ابلغ الحاكم العسكري المحكمة العليا في القدس بأنه قرر اغلاق الجامعة لمدة شهرين (**القدس**، ١٩٨١/١١/١٣).

وفي اليوم نفسه الذي ايدت فيه المحكمة العليا قرار الحاكم العسكري، قامت السلطات العسكرية في رام الله، باستدعاء اعضاء اللجنة اللوائية للمعلمين، وابلغتهم قرار الحاكم العسكري في رام الله، الذي يقضي بعدم مغادرتهم لمنازلهم طوال يوم ١٩٨١/١١/٦ (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/١١/٧).

وبتاريخ ١٩٨١/١١/٧، قامت قوات الأمن الاسرائيلية باقتحام مبنى بلدية رام الله؛ وذلك بهدف الغاء الاجتماع الاحتجاجي الذي عقدته الشخصيات الوطنية، وممثلي الاتحادات المهنية المختلفة في رام الله، احتجاجا على إغلاق جامعة بيرزيت. وقد «طلبت قوات الأمن من الحاضرين التفرّق... ثم قامت باستدعاء كريم خلف، رئيس بلدية رام الله الذي ترأس الاجتماع، الى مقر الحاكم العسكري في رام الله» (**هآرتس**، ١٩٨١/١١/٨). وكان قد وصل في اليوم نفسه الى مبنى جامعة بيرزيت، اعضاء لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت، التي تضم عددا من الأكاديميين في جامعتي تل ــ ابيب والقدس، وقاموا بعقد اجتماع استنكروا فيه اغلاق الجامعة، ثم توجهوا الى مدينة رام الله ووزعوا هناك منشورات تحتج على إغلاق الجامعة، وبقوا في المكان الى ان حضرت قوات الأمن الى المنطقة وطلبت منهم الخروج من المدينة (**المصدر نفسه**).

وبتاريخ ١٩٨١/١١/٩، استدعى الحاكم العسكري لرام الله غابي برامكي، رئيس جامعة بيرزيت بالوكالة، «وحذّره من مغبة تكرار اعمال خرق النظام التي نشطت بمبادرة من الطلاب» (**ر.إ.إ.**، العدد ٢٤٨٢، ٩ و ١٩٨١/١١/١٠، ص ٣).